

Distr.: General
17 November 2014
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الفريق العامل لما قبل الدورات
الدورة الحادية والستون
١٠-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

تقرير الفريق العامل لما قبل الدورات

- ١ - درجت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على عقد اجتماع لفريق عامل لما قبل الدورات على مدار خمسة أيام من أجل إعداد قوائم بالقضايا والأسئلة المتصلة بالتقارير الأولية والتقارير الدورية التي تنتظر فيها اللجنة في إحدى دوراتها المعقودة مستقبلاً.
- ٢ - وقد قررت اللجنة أن يجتمع الفريق العامل لما قبل الدورة الحادية والستين في الفترة من ١٠ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، وذلك عقب دورتها التاسعة والخمسين مباشرة بما يكفل إتاحة الوقت الكافي أمام الدول الأطراف لتقديم ردودها الخطية على قوائم القضايا والأسئلة، فضلاً عن ضمان الوقت الكافي لترجمتها.
- ٣ - وقد تم تعيين الخبراء التالية أسماؤهم كأعضاء في الفريق العامل لما قبل الدورات وحضرن الدورة^(١):

فيوليتا نيباور

(١) تم تعيين باربارا بيلي عضواً في الفريق العامل لما قبل الدورة الحادية والستين ولكنها لم تتمكن من الحضور وإن أسهمت رغم غيابها في أعماله.



تيودورا نوانكو

ماريا هيلينا بيريس

باتريشيا شولتز

- ٤ - وانتخبت الفريق العامل لما قبل الدورات السيدة بيريس رئيسة له.
- ٥ - وقد أعدّ الفريق العامل قوائم بالقضايا والأسئلة فيما يتعلّق بتقارير إسبانيا وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وسان فنسنت وجزر غرينادين والسنغال وغامبيا وفييت نام وكرواتيا وناميبيا. وفي هذا الخصوص كان يسترشد بقرار اللجنة ١٩/٤٩ الذي قررت اللجنة بموجبه تقييد هذه القوائم في حدود ٢٠ سؤالاً. وفي مجال الممارسة، وبصورة استثنائية، كانت بعض القوائم تضمّ كحدّ أقصى ٢٢ سؤالاً.
- ٦ - وللمساعدة على إعداد قوائم القضايا والأسئلة، كان معروضاً على الفريق تقارير الدول الأطراف الوارد أسماؤها أعلاه، بالإضافة إلى الوثائق الأساسية لمعظم تلك الدول الأطراف، إضافة إلى التوصيات العامة التي اعتمدها اللجنة، والمعلومات الأساسية ومشاريع قوائم القضايا والأسئلة التي أعدتها الأمانة العامة، فضلاً عن المعلومات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك الملاحظات الختامية للجنة ولهيئات المعاهدات الأخرى في حال اتصالها بالموضوع. ولإعداد القوائم فقد أولى الفريق اهتماماً خاصاً لما تمّ من متابعة الدول الأطراف للملاحظات الختامية التي خلصت إليها اللجنة بشأن التقارير السابقة لتلك الأطراف.
- ٧ - وأفاد الفريق من المعلومات الخطّية والشفوية التي قدّمتها الكيانات والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.
- ٨ - كما أحيلت قوائم القضايا والأسئلة التي اعتمدها الفريق إلى الدول الأطراف المعنية، وهي ترد في الوثائق التالية:
- (أ) قائمة القضايا والأسئلة المتعلقة بالتقرير الجامع للتقريرين الدورين الخامس والسادس لدولة بوليفيا المتعدّدة القوميات (CEDAW/C/BOL/Q/5-6)؛
- (ب) قائمة القضايا والأسئلة المتعلقة بالتقريرين الدورين الرابع والخامس لكرواتيا (CEDAW/C/HRV/Q/4-5)؛
- (ج) قائمة القضايا والأسئلة المتعلقة بالتقرير الجامع للتقريرين الدورين الرابع والخامس لغامبيا (CEDAW/C/GMB/Q/4-5)؛

- (د) قائمة القضايا والأسئلة المتعلقة بالتقرير الجامع للتقاريرين الدوريين الرابع والخامس لناميبيا (CEDAW/C/NAM/Q/4-5)؛
- (هـ) قائمة القضايا والأسئلة المتعلقة بالتقرير الجامع للتقاريرين الدوريين الرابع والخامس لسانت فنسنت وجزر غرينادين (CEDAW/C/VCT/Q/4-8/Add.1)؛
- (و) قائمة القضايا والأسئلة المتعلقة بالتقرير الجامع للتقارير الدورية الثالث إلى السابع للسنغال (CEDAW/C/SEN/Q/3-7)؛
- (ز) قائمة القضايا والأسئلة المتعلقة بالتقرير الجامع للتقاريرين الدوريين السابع والثامن لإسبانيا (CEDAW/C/ESP/Q/7-8)؛
- (ح) قائمة القضايا والأسئلة المتعلقة بالتقرير الجامع للتقاريرين الدوريين السابع والثامن لفيت نام (CEDAW/C/VNM/Q/7-8).
- ٩ - وطبقاً لمقررات اللجنة ٤/٢٢ و ٢/٢٥ و ٣/٣١ فقد ركزت قوائم القضايا والأسئلة على المواضيع التي تعالجها الاتفاقية. وهذه المواضيع تشمل الإطار الدستوري والتشريعي، والآلية الوطنية للنهوض بالمرأة، والصور النمطية المقولبة، والممارسات الضارة والعنف ضد المرأة بما في ذلك العنف الأسري، والاتجار بالنساء واستخدامهن لأغراض البغاء، ومشاركة المرأة في صنع القرار، والجنسية والتعليم والتدريب والعمالة والصحة والاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية، والمرأة الريفية، وحالة الفئات المحرومة من النساء مثل المستنات والنساء ذوات الإعاقات والنساء المنتميات إلى أقليات إثنية، واللاجئات والمهاجرات، ثم المساواة أمام القانون، إضافة إلى العلاقات الزوجية والعلاقات الأسرية.